

ولكرم بالغاز.. ومرضى يختنقون

سوى واحد فقط بات يعمل في غزة



نازحون من شمال قطاع غزة



من مجمع الشفاء في مدينة غزة

الديابات والجنود. هذه نكبة غزة 2023.. من جهة أخرى يبدو أن عدوى «الامتعاض» والانتقاد انتقلت من أروقة وزارة الخارجية الأميركية إلى الخارجية الفرنسية.

فقد أتت السياسة الخارجية التي اعتمدها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تجاه إسرائيل ومقاربهته للحرب في غزة إلى ما يشبه ثورة بين السفراء في الشرق الأوسط. إذ وجه العشرات من الدبلوماسيين الفرنسيين في الشرق الأوسط والمغرب العربي «مذكرة مشتركة» إلى وزارة الخارجية، أعبروا فيها عن استيائهم وعدم رضاهم من الموقف الفرنسي المؤيد لإسرائيل، بشكل «لم يسبق له مثيل في الدبلوماسية الفرنسية تجاه العالم العربي»، وفق ما نقلت صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية، أمس الثلاثاء.

كما أعبروا عن أسفهم للتحول المؤيد لإسرائيل الذي اتخذته باريس في الحرب بين الجيش الإسرائيلي وحركة حماس. وبيّنت المذكرة «أن عدم الثقة بفرنسا أصبح عميقاً في العالم العربي ويمكن أن يستمر طويلاً».

إلى ذلك، رأى السفراء والدبلوماسيون الموقعون أن «خطاب فرنسا القائم على الإنسانية يتناقض مع الممارسة الجديدة»، التي عكسها موقف ماكرون غير المتوازن تجاه الحرب الإسرائيلية الفلسطينية.

وجاء في المذكرة الجماعية أن «فرنسا تتهم أحياناً في بعض الدول العربية «بأنها متواطئة في أعمال الإبادة» التي تقوم بها إسرائيل، وقد وصلت النكبة عليها إلى حد تهديد أحد السفراء الفرنسيين العاملين في المنطقة بالقتل. فيما قال أحد الدبلوماسيين الذي أطلع على المذكرة المشتركة الموجهة إلى Quai d'Orsay، «هذه ليست مزحة».

كما اعتبر أن مذكرة الاحتجاج هذه تثبت «فقدان المصداقية الفرنسية بالنسبة للدول العربية».

وأوضح أن «السفراء والدبلوماسيين الموقعين أشاروا إلى خسارة فرنسا مصداقيتها وتأثيرها في العالم العربي، حيث باتت تسود صورة سلبية عن البلاد». كما اعتبر أن المذكرة تلمح وبشكل دبلوماسي إلى أن كل ذلك جاء «نتيجة المواقف التي اتخذها رئيس الجمهورية مؤخراً».

يشار إلى أن دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية التي يتبع لها الموقعون لم يؤخذ رأيها مسبقاً لدى كتابة وتوقيع نصوص المذكرة، وفقاً لما نقلت الصحيفة.

وتعكس تلك المذكرة حال التملل والامتعاض في كواليس وزارة الخارجية، بشكل مشابه إلى حد بعيد ما جرى أيضاً في الخارجية الأميركية.

ما دفع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى الإقرار بوجود خلافات داخل وزارته حول نهج إدارة الرئيس جو بايدن تجاه الحرب بين إسرائيل وحماس.

إذ وجه رسالة بالبريد الإلكتروني إلى موظفيه اعترف فيها أن «بعض العاملين في الوزارة ربما يختلفون مع النهج الذي نتبعه أو لديهم آراء بشأن ما يمكن تحسينه». كما أقر بوجود فعل المزيد من أجل الحد من معاناة آلاف الفلسطينيين في غزة.

أتى ذلك، بعدما تلقى بلينكن مذكرة داخلية وقعها موظفون في الوزارة تدعو إدارة بايدن إلى تغيير سياستها إزاء الحرب في غزة، معتبرة أن إسرائيل ترتكب «جرائم حرب» في القطاع المحاصر.

ومنذ تفجر الصراع في السابع من أكتوبر إثر تسلسل مقاتلي حماس إلى مستوطنات وقواعد عسكرية في غلاف غزة، اتخذت واشنطن موقفاً داعماً بقوة لإسرائيل، مؤكدة حقها في الدفاع عن نفسها، رافضة تحميل تل أبيب أي مسؤولية عن ارتكاب انتهاكات بحق المدنيين في غزة. كذلك حذت باريس نفس الحذو، متبعة خطاها ماثلاً لواشنطن، لناعية حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.



انتشال ضحايا لقصف إسرائيلي سابق في غزة

«واشنطن بوست»: هدنة قريبة في غزة تتخللها صفقة تبادل

إعلام إسرائيلي: نتنياهوو خطر على الدولة ويجمع تقارير عن الضباط ويضر بالجيش

الاحتلال الإسرائيلي ومفاوضات صفقة تبادل الأسرى بشكل حيزاً واسعاً من نقاشات محللين ومسؤولين أمنيين إسرائيليين سابقين في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

فمن جهته، أظهر البروفيسور بقسم الأساتذة من أجل المصانة السياسية والاقتصادية الياسع هاس موقفه «المتطرف» للقناة 14، بانتقاده الحديث عن صفقات تبادل الأسرى، إذ عده أمراً خاطئاً، مشدداً على أن الواجب هو القضاء الكامل على حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ومحو كل شمال قطاع غزة، وأنه يجب عدم تعطيل ذلك لأجل المحتجزين في غزة.

أما وزير الزراعة الإسرائيلي آفي ديختر، فعلق -في حديث للقناة 12- على مشاهد نزوح آلاف الفلسطينيين في غزة قائلاً إن ما يحدث هو «نكبة غزة 2023، على حد تعبيره». وأضاف عضو الطاقم الوزاري الأمني المصغر أنه لا يعرف كيف سينتهي الأمر في نهاية المطاف، أو إذا ما كان سيسمح لمن أجبروا على النزوح من سكان شمالي قطاع غزة بالعودة إلى منازلهم.

وفي رده على سؤال إذا كان طلب قوات الاحتلال من أهالي غزة النزوح جنوباً أحد الأهداف النفسية للعملية، قال ديختر إن «هذا حدث عملياتي، ويجب أن ندرك أن عدداً كبيراً من جنودنا هناك، وهذه منطقة مكتظة جداً بالسكان، وفي مكان مزدحم كهذا عليك أن تقلص عدد السكان المدنيين».

وتابع الوزير الإسرائيلي «نحن الآن عملياً نكرر النكبة، إذا شئت (يمكنك القول) هذه نكبة غزة، ولا مجال لخوض حرب كما يريد الجيش إدارتها إذا ما كانت الجماهير موجودة بين

ونقلت عن المسؤول الإسرائيلي القول إن إطلاق سراح النساء والأطفال الإسرائيليين، بموجب الاتفاق المرتقب، سيكون الخطوة الأولى نحو إطلاق سراح جميع «الرهائن» الإسرائيليين في غزة، الذين يبلغ عددهم بين 240 و250 محتجزاً.

وقال إن معظم «الرهائن» مواطنون إسرائيليون، بعضهم يحمل جنسيات مزدوجة، مثل جنسية الولايات المتحدة وألمانيا ودول أخرى.

وتواصل إسرائيل عدوانها على قطاع غزة لليوم 39 على التوالي، وقد أدى القصف الإسرائيلي على القطاع المحاصر إلى استشهاد 11 ألفاً و187 فلسطينياً، بينهم أكثر من 8 آلاف طفل وامرأة، كما أدى إلى إصابة أكثر من 28 ألفاً.

من ناحية أخرى اتهم محلل الشؤون السياسية الإسرائيلي غاي بلوغ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأنه بات أكثر خطورة على الدولة الإسرائيلية مما كان عليه، وأنه يجمع تقارير عن ضباط الجيش بهدف الإضرار به.

وقال بلوغ -في حديث للقناة 12 الإسرائيلية- «ساقول في كل فرصة تتاح لي إن نتناهبو خطر على كل دولة إسرائيلية، لقد كان خطراً، وهو الآن أكثر خطراً، لأنه يجمع تقارير في هذه اللحظات عن ضباط الجيش، وهو يفرقنا، ويضر بالجيش».

وأضاف أن ضباط الجيش ورؤساء جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) يعلمون أن قائدهم يجمع المعلومات عنهم الآن، وهو ما يجعل منه خطراً عليهم وعلى الجيش. ولا يزال الحديث عن تطورات العملية البرية للجيش

باتي هذا على وقع اشتداد المعارك في عموم القطاع خصوصاً عند مجمع الشفاء، أكبر المستشفيات في قطاع غزة الذي بات يقبع وسط مواجهات واشتباكات مستمرة منذ أيام بين القوات الإسرائيلية ومقاتلي حماس.

فيما يموت عدد من المرضى فيه والأطفال الخدج اختناقاً، بسبب انقطاع الكهرباء، وانتهاء آخر كميات الوقود.

في حين يزعم الجيش الإسرائيلي الذي كثف قصفه لعدد من المستشفيات ومحيطها في شمال القطاع، أن تلك المستشفيات تضم بنى تحتية استراتيجية لحماس التي يتهمها باستخدام الغزيين «دروعاً بشرية»، رغم نفيها.

من جهة أخرى أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هاغاري أن الجيش هاجم خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية حوالي 200 هدف لحركة حماس في قطاع غزة. وأضاف في بيان أن الجيش اكتشف خلال عملياته البرية نفقا ووسائل قتالية داخل أحد المسجدين.

كما أشار إلى أن طائرات مقاتلة هاجمت مجموعة مسلحة أطلقت النار نحو قوات الجيش.

إلى ذلك، أعلن هاغاري مهاجمة مواقع قال إنها لإنتاج معدات قتالية، ومنصات لإطلاق الصواريخ، ومقرات قيادة عسكرية. وقال أيضاً إن البحرية الإسرائيلية هاجمت موقعا لحماس استخدمته قوتها البحرية في التدريب وتخزين الأسلحة.

من جانب آخر نقلت صحيفة واشنطن بوست الأميركية عن مسؤول إسرائيلي وصفته بالرفيع قوله إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وإسرائيل تقتربان من التوصل إلى صفقة بشأن إطلاق سراح أسرى.

ووفقاً للمسؤول الإسرائيلي، فإن الصفقة تتضمن إطلاق سراح نساء وأطفال إسرائيليين ممن تحتجزهم الحركة في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بالتزامن مع إطلاق سراح نساء وأطفال فلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

وقالت الصحيفة إن المسؤول الإسرائيلي -الذي طلب عدم الكشف عن اسمه نظراً لحساسية الموضوع- أفاد بأن الاتفاق قد يُعلن عنه في غضون أيام إذا ما تم الاتفاق على التفاصيل النهائية بشأته، كما أشار إلى أن الاتفاق يتضمن هدنة لنحو 5 أيام تزامناً مع تبادل الرهائن والأسرى.

وقال إن الهدنة ستسمح بالسفر الآمن للأسرى الإسرائيليين، كما ستسمح بدخول مزيد من المساعدات الدولية للمدنيين الفلسطينيين في غزة، الأمر الذي من شأنه تخفيف الأزمة الإنسانية في القطاع.

وأكد المسؤول الإسرائيلي أن هناك مجموعات أخرى في غزة تحتجز عدداً من الإسرائيليين، لكن حركة حماس قادرة على التفاوض بشأنهم جميعاً تقريباً.

وأشار تقرير واشنطن بوست إلى أن إسرائيل تسعى للإفراج عن جميع النساء والأطفال المحتجزين في غزة، الذين يبلغ عددهم نحو 100 شخص، لكن من المرجح أن يكون عدد الإفراج عنهم أقل من ذلك.

ولفتت الصحيفة إلى أن مسؤولاً بحركة حماس أشار -للإثنين- إلى أن الحركة مستعدة لإطلاق سراح 70 امرأة وطفلاً ممن تحتجزهم.

وقال الصحفي ديفيد إغناطيوس -الذي أعد التقرير لواشنطن بوست- إن عدد النساء والأطفال الفلسطينيين الذين قد يطلق سراحهم بموجب الاتفاق لم يتضح بعد، لكن مسؤولاً عربياً أخبره الأسبوع الماضي أن عدد الأطفال والنساء في السجون الإسرائيلية لا يقل عن 120.

وأشارت واشنطن بوست إلى أن إسرائيل تريد التأكيد من الإفراج عن رهائنها كل باسمه، في حين تطلق سراح الأسرى الفلسطينيين في المقابل. وأوضحت أن عملية التحقق هذه من بين التفاصيل التي جرى التفاوض بشأنها بين المسؤولين الاثنين.

كما أشارت الصحيفة إلى أن المفاوضات بين حركة حماس وإسرائيل تمت بوساطة قطرية ولم تكن مباشرة.



الدمار في غزة



مقاتلون من كتائب القسام، الجناح العسكري لـ «حماس»